نقابة مـــيتر

التقرير الربع سنوى

من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين

المحتويات

١. مقدمة

٢. منهجية التقرير

٣. الباب الأول: "انتخابات التجديد النصفي"

٤. الباب الثاني: الباب الثاني: "اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين ... قرارات وأزمات"

٥. الباب الثالث: "الوعود الانتخابية"

٦. الباب الرابع: "تحركات فردية"

٧. الباب الخامس: تحليل استراتيجية عمل مجلس نقابة الصحفيين

٨. خاتمة وتوصيات

المقدمة

”٤ اجتماعات وقرارات ووعود انتخابية لم يدخل معظمها حيز التنفيذ“ هم محصلة الأشهر الثلاث الأولى في العام الأول من التشكيل الجديد لمجلس نقابة الصحفيين، الذي جاء بعد انتخابات التجديد النصفي التي أجريت في إبريل الماضي، بعد تأجيل دام لأكثر من شهر بسبب الظروف الطارئة والإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا.

واستهل المجلس عامه الأول في التشكيل الجديد، ببعض الأزمات التي أثارت الجدل بين الجماعة الصحفية، كانت في مقدمتها ”الأحداث والوقائع التي شهدتها انتخابات التجديد النصفي“، وتلاها أزمات أخرى من بينها تشكيل هيئة المكتب للمجلس.

ثلاثة أشهر محصلتهم تتراوح ما بين اجتماعات وقرارات وتحركات، في إطار سعي أعضاء مجلس النقابة الذي تم انتخابهم مؤخرا وعلى رأسهم نقيب الصحفيين لحل أزمات الجماعة الصحفية سواء التي ظهرت قبل الانتخابات أو بعدها. أما الوعود الانتخابية، فقد بدأ مؤشر بعض الوعود في التحرك نحو ”جاري العمل عليه“ فيما ظلت أغلب الوعود عند مؤشر”لم تنفذ بعد“.

منهجية التقرير

يعرض التقرير ويحلل ما قدمه مجلس نقابة الصحفيين خلال الربع الأول من فترته القانونية، والتي بدأت عقب إعلان نتائج انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين في إبريل الماضي. وذلك بهدف متابعة وتقييم أداء مجلس النقابة في الفترة من ١٢ أبريل (الاجتماع الأول لمجلس النقابة) وحتى ١٢ يوليو ٢٠٢١.

واعتمدت منهجية هذا التقرير على رصد ومتابعة تفاعل مجلس النقابة مع أزمات الصحفيين المختلفة، وكذلك القرارات التي اتخذها المجلس أثناء اجتماعاته وتأثيرها على الجماعة الصحفية من عدمه. كما اعتمد التقرير على رصد ومتابعة أداء المجلس لتنفيذ الوعود الانتخابية على أرض الواقع والتي تتضمن ١٠ وعود مختلفة.

ووفقا لمنهجية "نقابة ميتر" فقد تم تحديد الوعود الانتخابية من خلال اللقاءات والتصريحات وكذلك البرامج الانتخابية التي أطلقها المرشحون خلال فترة الانتخابات. بالإضافة إلى أنه كل ما سيتم عرضه في التقرير تم التحقق منه ورصده سواء بالبيانات الرسمية التي أصدرها نقيب الصحفيين أو أحد أعضاء المجلس، وتم نشرها إما عن طريق صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو بالتواصل المباشر مع بعض أعضاء مجلس النقابة، وكذلك رصد وتوثيق أخبار نقابة الصحفيين التي تم نشرها عبر المواقع الصحفية المصرية.

الباب الأول: "انتخابات التجديد النصفي"

لمحة عن انتخابات نقابة الصحفيين

أجريت الانتخابات يوم ٢ أبريل من العام الجاري ٢٠٢١، بعد تأجيل ٢٧ يوم. وجاء التأجيل الأول يوم ٥ مارس لعدم اكتمال نصاب الجمعية العمومية، فيما جاء التأجيل الثاني يوم ١٩ مارس بعدما رفض مجلس الوزراء إقامة سرداق خارج النقابة كما هو معتاد، نظرا للإجراءات الاحترازية التي تتبعها الدولة منذ جائحة كورونا. ومن ثم، انعقدت الجمعية العمومية والانتخابات بنادي المعلمين نظرا لاتساع مساحته.

وأسفرت انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين[1] لعام ٢٠٢١ عن فوز ضياء رشوان بمنصب نقيب الصحفيين بواقع ١٩٦٥ صوتا، أما عدد الأصوات الصحيحة فكانت ٣٨٤٤ صوتا.

كما فاز بعضوية مجلس النقابة ٦ مرشحين وهم "محمد خراجة، ١٣٣٨ صوتا، إبراهيم أبو كيلة، ١٢٧٧ صوتا، وحسين الزناتي، ١٢٠١ صوتا" بمقاعد العضوية فوق السن. وبمقاعد العضوية تحت السن "أيمن عبدالمجيد، ١٨٦٤ صوتا، دعاء النجار، ١٠٧٨ صوتا، ومحمد سعد عبدالحفيظ، ١٠٤٥ صوتا".

وتضمن تشكيل المجلس الجديد أغلبية أعضاء المجلس السابق، فيما صعدت الصحفية دعاء النجار كعضوة مجلس تحت السن بدلا من عمرو بدر (رئيس لجنة الحريات)، وكذلك صعد الصحفي إبراهيم أبو كيلة بدلا من الصحفي جمال عبد الرحيم كعضو مجلس فوق السن.

واحتفظ ضياء رشوان بمقعد النقيب للدورة الثانية على التوالي، على الرغم من استمراره في الجمع بين منصب النقيب وبين منصبه كرئيس الهيئة العامة للاستعلامات[2] التابعة لرئاسة الجمهورية، وعضو الهيئة الوطنية للصحافة وهو ما يتنافى مع قرارات الجمعية العمومية[3] التي انعقدت عام ٢٠١٩.

وتميز تشكيل المجلس الجديد بوجود تمثيل نسائي في مقعد واحد فقط وهي "دعاء النجار" من أصل ٧ صحفيات ترشحن على مقعد عضو مجلس نقابة. وجاء هذا التمثيل بعد غياب دام لـ ٣ سنوات، كان أخرها وجود الصحفية حنان فكري في الدورة (٢٠١٣-٢٠١٧).

وشهدت الانتخابات حالة من الجدل استمرت لأيام بعد انتهائها، حيث تم تداول مجموعة من الشهادات التي تضمنت خروقات شهدتها العملية الانتخابية أثناء الفرز.

وتمثلت تلك الخروقات-وفقا لعدد من الشهادات التي ظهرت عبر منصات التواصل الإجتماعي[4]-في بدء الفرز داخل اللجان الفرعية دون وجود مندوبي المرشحين. كما شهدت بعض اللجان مشاحنات بين

1 بالأرقام.. نتيجة انتخابات نقابة الصحفيين 2021 كاملة: رشوان نقيبا

2 أول طعن ضد ترشح ضياء رشوان نقيبا للصحفيين: يخالف قرار حظر الجمع بين منصبين

3 سلامة ينهي جدل "الجمع بين منصبين" ويعلن بدء التصويت في انتخابات الصحفيين

4 شهادة خالد البلشي عن انتخابات التجديد النصفي

المندوبين وموظفي هيئة قضايا الدولة بسبب منع بعض المندوبين من التواجد في اللجان أثناء عملية الفرز. وتدخل خالد ميري عضو مجلس النقابة ورئيس لجنة الانتخابات في حسم الأمر ودخول المندوبين في بعض اللجان، فيما استمرت لجان أخرى بالفرز دون وجود المرشحين أو ما ينوب عنهم من المندوبين. هذا بالإضافة إلى عدم السماح بدخول مقر اللجنة المشرفة على الانتخابات، وكذلك تسريب نتائج الفائزين قبل الانتهاء من الفرز والإعلان الرسمي للجنة المشرفة.

وقبل بدء العملية الانتخابية كان محمود كامل عضو مجلس نقابة الصحفيين، قد أعلن عبر صفحته على الفيسبوك[٥] اعتراضه الرسمي على آلية فرز الأصوات الانتخابية التي وافق عليها أعضاء اللجنة المشرفة على الانتخابات باستثنائه، وهي الآلية التي أقرت فرز الأصوات داخل كل لجنة في نفس التوقيت.

وكان كامل قد طالب بفرز الصناديق كل ٥ صناديق على التوالي، وهو نفس الطلب الذي تقدم به ١٣ من المرشحين لعضوية مجلس النقابة ولكن قوبل بالرفض من قبل أعضاء اللجنة.

نتائج الانتخابات تثير الجدل

أقدم عدد من المرشحين خلال الدورة الأخيرة وعضوان بمجلس النقابة على رفع دعاوى قضائية تطالب بوقف إعلان النتيجة وإعادة الفرز، فيما طالب بعضها الآخر بإلغاء النتيجة وإعادة الانتخابات.

وفي بيان صحفي، أعلن عضوا المجلس واللجنة المشرفة على انتخابات النقابة هشام يونس ومحمود كامل عن رفع دعوى قضائية لوقف إعلان النتيجة وإعادة الفرز بحضور المرشحين ومندوبيهم، وجاءت تلك الخطوة استكمالا للمذكرة التي تقدم بها العضوان عقب انتخابات التجديد النصفي لمجلس نقابة الصحفيين.

وذكر العضوان في بيانهما أن الدعوى القضائية تضمنت ملابسات ما جرى وما شهدوه كعضوين في اللجنة المشرفة على الانتخابات، فقد أقاما الدعوى رقم ٤٥٨٠٧ لسنة ٧٥ ق عاجل أمام محكمة القضاء الإداري والخاصة بإعادة فرز الأصوات بحضور المرشحين ومندوبيهم، للمطالبة بوقف إعلان نتيجة انتخابات مجلس النقابة وما يترتب على ذلك من آثار.

كما أقام أسعد عبداللطيف هيكل المحامي، وكيلا عن الصحفي رفعت رشاد، دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري[٦] بمجلس الدولة حملت رقم ٤٣٨٩٧ لسنة ٧٥ قضائية، طالب فيها بإلغاء قرار إعلان نتيجة انتخابات التجديد النصفي لنقيب ومجلس نقابة الصحفيين والتي أجريت يوم ٢ أبريل الجاري، وبطلان هذه الانتخابات، وإعادة دعوة الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين للاجتماع خلال ١٥ يوماً من تاريخ الحكم لإعادة الانتخابات.

وكان خالد البلشي، رئيس تحرير موقع "درب"، والمرشح على مقعد العضوية في انتخابات مجلس نقابة الصحفيين، قد تقدم أيضا بدعوى أمام القضاء الإداري بالقاهرة[٧]، للمطالبة ببطلان نتيجة انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، وما يترتب على ذلك من آثار .

---

5 بيان إلى الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين

6 10 مخالفات.. دعوى قضائية ببطلان انتخابات نقابة الصحفيين

7 دعوى قضائية من البلشي لبطلان "انتخابات الصحفيين".. والمطالبة بإعادتها (مخالفات وطعون وشبهات تلاعب)

وأكد البلشي في دعواه أن هذه الانتخابات شابتها الكثير من المخالفات التي تعلق البعض منها بمخالفة نصوص قانونية صريحة، وتعلق بعضها الآخر بسير العملية الانتخابية نفسها وبما تم إثباته في كشوف المرشحين.

وفي سابقة تعد الأولى من نوعها[٨]، أدرجت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين برئاسة خالد ميري وكيل النقابة، أحمد فايز عبدالمجيد عبدالحفيظ، بكشوف المرشحين، ليصبح المرشح رقم ٥٦، وذلك يوم ٤ مارس الماضي، على الرغم من أنه ليس مقيدًا بكشوف الجمعية العمومية للنقابة، ولم يحصل على حكم محكمة بذلك.

وكتبت اللجنة المشرفة على الانتخابات في كشوف المرشحين أنه أُدرج اسمه "بحكم قضائي"، وذلك على الرغم من أن محكمة القضاء الإداري حكمت يوم الأربعاء ٣ مارس بقبول دعوى "فايز" شكلًا، ورفض الطلب المُقدم منه بإدراج اسمه في كشوف المرشحين والناخبين. الأمر الذي استند إليه المرشح السابق لعضوية مجلس نقابة الصحفيين حسام السويفي، في دعوته القضائية بمحكمة القضاء الإداري[٩]، المطالبة ببطلان انتخابات التجديد النصفي للنقابة.

واستند "السويفي" في دعوته إلى إدراج اللجنة المشرفة لاسم مرشح ضمن المرشحين وهو غير مقيد بجدول النقابة، بالإضافة إلى منع المرشحين ومندوبيهم من حضور عمليات فرز الأصوات داخل اللجان، وأيضًا وقائع تكشف عدم حيادية واستقلال اللجنة المشرفة، وشهادة لاثنين من أعضاء المجلس واللجنة المشرفة، حول شبهات من الشك تحوم حول سلامة العملية الانتخابية. مطالبا في دعوته، بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه بإعلان نتيجة انتخابات التجديد النصفي، وإلغاء قرار إعلان النتيجة.

8 تطورات خطيرة بانتخابات "الصحفيين".. النقابة تدرج اسم مرشح ليس مقيدًا بجداولها

9 أول دعوى قضائية ببطلان انتخابات التجديد النصفي لـ"الصحفيين"

الباب الثاني: "اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين... قرارات وأزمات"

بعد مرور ٨ أيام من إعلان نتيجة الانتخابات، دون الدعوة لإجتماع مجلس النقابة لتشكيل هيئة المكتب، وتحديدا في يوم ١٠ إبريل تقدم ٤ من أعضاء مجلس النقابة [١٠]وهم: "محمود كامل، محمد خراجة، هشام يونس، محمد سعد عبد الحفيظ"، بطلب رسمي إلى نقيب الصحفيين يطالبون فيه بالدعوة لانعقاد مجلس النقابة لتشكيل هيئة المكتب خلال ٤٨ ساعة، إعمالا لنص قانون النقابة ولائحته الداخلية التي تنص على انعقاد أول جلسة في مستهل كل دورة عقب انتهاء أعمال الجمعية العمومية العادية وفي مدى لا يتجاوز ٣ أيام.

وفي اليوم ذاته أصدر نقيب الصحفيين بيان رسمي للرد[١١] على الطلب الذي تقدم به أعضاء المجلس، يؤكد فيه قرب انعقاد اجتماع المجلس، لتبدأ بعد ٤٨ ساعة، يوم ١٢ إبريل، أولى اجتماعات المجلس بعد انتخابات التجديد النصفي.

تضمن الاجتماع الأول لمجلس النقابة قرارين وأزمة، حيث وافق مجلس نقابة الصحفيين على اقتراح ضياء رشوان، نقيب الصحفيين، بتشكيل لجنة للمرأة[١٢] ضمن تشكيل لجان المجلس وفقا لقرار سابق لمجلس ٢٠١٣ /٢٠١٥.

كما وافق مجلس النقابة الصحفيين على اقتراح نقيب الصحفيين بزيادة مبلغ معاش النقابة بجدول المعاشات بنسبة ٢٠٪ [١٣]بنفس نسبة زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا، ليرتفع من ١٧٥٠ جنيهًا إلى ٢١٠٠ جنيه شهريا، بدء من الأول من يوليو ٢٠٢١. بالإضافة إلى موافقة مجلس النقابة على صرف بدل شهرة للعاملين بالأقسام المجهولة. فضلا عن تحديد جدول يومي لحضور أعضاء مجلس النقابة [١٤]بحيث يتواجد يوميًا عضوان من أعضاء المجلس.

أيضا، فجر الاجتماع أزمة تسربت أصدائها إلى مواقع التواصل الاجتماعي، بعدما كشف عضو المجلس محمود كامل عن وجود حالة من الهيمنة والسيطرة من بعض أعضاء المجلس على مناصب هيئة المكتب، في محاولة منهم لإقصاء آخرين.

---

١٠ ٤ من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين يطالبون بتشكيل هيئة المكتب

١١ ضياء رشوان يرد على مذكرة لـ٤ أعضاء بمجلس نقابة الصحفيين

١٢ مجلس نقابة الصحفيين يوافق على تشكيل لجنة للمرأة ضمن لجان المجلس

١٣ تصل لـ٢١٠٠ جنيه.. مجلس الصحفيين يوافق على زيادة المعاشات ٢٠٪

١٤ لخدمة الأعضاء وحل الأزمات.. ننشر جدول حضور أعضاء مجلس نقابة الصحفيين بالنقابة

وبعد ١٠ أيام، وتحديدا في يوم ٢٢ إبريل، دعا نقيب الصحفيين ضياء رشوان لعقد الاجتماع الثاني لمجلس النقابة، للانتهاء من تشكيل هيئة المكتب، لكن الاجتماع انتهى بأزمة أكبر، حيث فوجئ ٤ من أعضاء المجلس وهم "محمود كامل، هشام يونس، محمد سعد عبد الحفيظ، محمد خراجة"، بإقصائهم بشكل لافت وإعلان تشكيل المكتب داخل الإجتماع[١٥] بعد اتفاق شارك فيه باقي أعضاء المجلس.

فيما استحوذ ٨ من أعضاء مجلس النقابة على كافة اللجان. وتضمن التشكيل الآتي:

- "ضياء رشوان-نقيب الصحفيين -ورئيس صندوق التكافل والمشرف على لجنة الحريات

- خالد ميري، وكيل النقابة ورئيس لجنتى القيد والتحقيق

- إبراهيم أبو كيلة، وكيل النقابة ورئيس لجنتى التسويات والتشريعات

- محمد شبانة، السكرتير العام

- حسين الزناتي، أمين الصندوق ورئيس هيئة التأديب وعضو لجنة القيد

- أيمن عبد المجيد، وكيل النقابة ومقرر لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية ولجنة النشاط وعضو القيد الاستئنافي وعضو هيئة التأديب

- محمد يحيي يوسف، مقرر لجنتي الإسكان والخدمات والتكنولوجيا والسكرتير العام المساعد وعضو لجنة القيد وعضو هيئة التأديب

- حماد الرمحي، مقرر لجنة التدريب والسكرتير العام المساعد وعضو لجنة القيد الاسئتنافي

- دعاء النجار، مقرر لجنتي الحريات وشئون المرأة والمشرف العام على جوائز الصحافة المصرية

وردا على ذلك، لجأ الأعضاء الأربعة الذين تم اقصائهم إلى القضاء الإداري، حيث تقدموا بالطعن على تشكيل هيئة المكتب واللجان التابعة لمجلس النقابة. كما قاموا بإرسال إخطارا قانونيا لنقيب الصحفيين "ضياء رشوان"، بصفته الممثل القانوني للنقابة، لتنفيذ الفتوى، الصادرة بتاريخ ٦ مارس من ٢٠٢١ في الملف رقم ١٢٢٠/٣/٨٦ والممهورة بتوقيع النائب الأول لرئيس مجلس الدولة، والموجهة إلى رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، والتي تؤكد عدم جواز احتفاظ الزميل محمد شبانة عبد العزيز بدوي بمنصبه كسكرتير عام لنقابة الصحفيين، للأسباب والحيثيات الواردة بالفتوى، وانسحاب ذات الأسباب والحيثيات إلى حالة الزميل إبراهيم السيد إبراهيم أبو كيلة عضو هيئة مكتب النقابة، وأنه لا يجوز لكل منهما تولي أي منصب بهيئة مكتب نقابة الصحفيين، والجمع بين هذه المناصب وعضوية مجلس النقابة، نفاذ الرأي الفتوى سالفة الذكر والأسباب والحيثيات الواردة بها.

---

١٥ أربعة أعضاء بمجلس 'الصحفيين' يكشفون تفاصيل أزمة تشكيل هيئة المكتب: انقلاب على ثوابت العمل النقابي

وخاطب محمود كامل عضو مجلس نقابة الصحفيين، الجمعية العمومية في بيان أصدره[١٦] يوم ٢٣ إبريل لعام ٢٠٢١ عبر صفحته الخاصة على الفيسبوك، سرد من خلاله ما دار داخل الاجتماع محتكما للسلطة الأعلى داخل نقابة الصحفيين وهي الجمعية العمومية.

وفي ٢٨ إبريل، اجتمع مجلس نقابة الصحفيين للمرة الثالثة، ولم يناقش المجلس في هذا الاجتماع سوى الوضع المالي المرتبك للنقابة[١٧]-وفقا لرواية عضو مجلس النقابة محمود كامل.

وتسببت مجريات هذا الاجتماع في حالة من الجدل بسبب الوضع المالي المرتبك للنقابة، حيث أوضح عضو مجلس النقابة محمود كامل في تدوينة عبر صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي، أن الوضع المالي للنقابة مأزوم وأن هناك عجز مالي يتعدى ٧ ملايين جنيه، وذلك وفقا للعرض الذي قدمه أمين الصندوق وعضو مجلس النقابة حسين الزناتي.

الأمر الذي دفع نقيب الصحفيين للطلب من أعضاء المجلس بوضع اقتراحات لمحاولة تجاوز العجز وزيادة موارد النقابة لحين وصول الدعم الحكومي مع الميزانية القادمة، وكان من بين الحلول المطروحة استعادة الأموال المدفوعة كقسط أول لأرض مستشفى الصحفيين خاصة في ظل المؤشرات التي تؤكد استحالة إقامة المستشفى، وهو ما رفضه بعض الزملاء لتدور مناقشات حول جدوى ومدى إمكانية بناء ما يسمى بمستشفى الصحفيين، وانتهت المناقشات إلى تشكيل لجنة تضم عضوي المجلس محمد يحيى يوسف بصفته رئيس لجنة الإسكان وأيمن عبدالمجيد بصفته رئيس لجنة الرعاية الاجتماعية، وهي اللجنة التي كُلفت ببحث وضع الأرض المخصصة لهذا الغرض وتحديد كل التفاصيل المتعلقة بإمكانية استثمار النقابة لهذا المشروع من عدمه، على أن تقدم تقريرها للمجلس بحد أقصى يوم ٢٥ مايو، وهو ما لم يتم توضيحه حتى الآن.

كما شهد الاجتماع خلافا بين أعضاء المجلس بعدما طلب بعض أعضاء المجلس نسخة من الأوراق التي عرضها أمين الصندوق حول الوضع المالي للنقابة، لكن تم رفض الطلب والاكتفاء بالعرض الشفوي الذي قدمه أمين الصندوق.

وبعد أيام قليلة من الاجتماع، عاد عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل وأعلن عبر صفحته على الفيسبوك أن الإدارة المالية اكتشفت أن هناك حوالي ١٥ مليون جنيه من الدعم الحكومي "تايهين"، و بالمراجعة الدقيقة اتضح أنها لم تحول بعد إلى حساب النقابة نتيجة الإهمال في المتابعة. وبناء عليه، اتضح أن الوضع المالي للنقابة (وفقا لما تم الإبلاغ به حتى الآن) لايعاني من أي عجز على عكس ما تم عرضه في الاجتماع الثالث.

ووفقا لرواية محمود كامل عضو مجلس النقابة، فقد كان من الممكن تدارك هذا الخطأ مبكرا دون حدوث أزمات تعطل مصالح الصحفيين لو لم يتم رفض طلبه مع أكثر من زميل في المجلس بالحصول على نسخة من الحسابات المالية المعروضة خلال الاجتماع لمراجعتها.

وفي ٩ يونيو الماضي، كان الاجتماع الرابع لمجلس النقابة[١٨] الذي انتهى بتشكيل لجنة من أعضاء المجلس لفحص أوراق الجرائد، على أن تنتهى من تقريرها قبل بداية شهر أغسطس. كما قرر المجلس الاستمرار في استقبال أوراق المتقدمين حتى يوم ١٥ يونيو، لتحديد موعد الدورات التدريبية.

١٦ بيان محمود كامل للجمعية العمومية

١٧ "لم تصل لحساب النقابة".. قصة اختفاء ١٥ مليون جنيه من منزانية "الصحفيين"

١٨ «الصحفيين»: تحديد موعد دورات لجنة القيد الجديدة في الاجتماع المقبل

الباب الثالث: "الوعود الانتخابية"

الوعود الانتخابية التي أطلقها أعضاء المجلس والنقيب خلال الانتخابات الأخيرة

استطاع موقع "نقابة ميتر" رصد ١٠ وعود انتخابية لأعضاء مجلس النقابة الذين تم انتخابهم خلال الدورة الأخيرة لانتخابات التجديد النصفي لمجلس النقابة. ووفقا لمنهجية الموقع، فقد تم رصد تلك الوعود من خلال التصريحات واللقاءات والبرامج الانتخابية لأعضاء مجلس النقابة والنقيب.

تابع موقع "نقابة ميتر" مسارات تحقق الوعود من العدم، عن طريق القرارات والتحركات والتصريحات الرسمية التي نشرت سواء عبر المواقع الإخبارية أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو عبر الصفحات الرسمية للنقيب ولأعضاء مجلس نقابة الصحفيين.

وتضمنت تلك الوعود[١٩] الآتي: "زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام، تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، الرعاية الصحية، مشروع سكني يليق بالصحفيين، لائحة أجور عادلة للصحفيين، تدريب الصحفيين وتطوير المهنة، التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين، إنشاء لجنة المرأة، التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين، الصحفيين المحبوسين احتياطيا"، ومن المرتقب تنفيذها خلال الفترة القانونية للمجلس وهي ٤ سنوات.

وخلال ٣ أشهر من عمر المجلس، تحرك مؤشر ٣ وعود انتخابية فقط من "لم تنفذ بعد" إلى جاري العمل عليها، فيما ظل ٧ وعود عند نقطة الصفر وهي "لم تنفذ بعد".

وبالنسبة للوعود التي تحرك مؤشرها إلى جاري العمل عليها تمثلت في "انشاء لجنة للمرأة، خروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا، وزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام". أما الوعود السبعة فلم يلتفت إليها المجلس أثناء اجتماعاته ونقاشاته وتحركاته التي حدثت خلال ال٣ أشهر الماضية.

أبرز الوعود الانتخابية التي بدأ المجلس في تنفيذها

أ- لجنة المرأة " وعد تنظيمي.. موافقة لم تشهد النور"

مر ٣ أشهر على موافقة مجلس نقابة الصحفيين على تشكيل لجنة المرأة ضمن تشكيل لجان المجلس وفقا لقرار سابق لمجلس ٢٠١٣ /٢٠١٥، على أن تتولاها دعاء النجار عضو مجلس النقابة.

١٩ الوعود الانتخابية

جاء هذا القرار في أولى اجتماعات المجلس التي أعقبت نتائج انتخابات التجديد النصفي، والتي عقدت في الثاني من إبريل الماضي. لكن بالرغم من موافقة المجلس إلا أن الأمر لا يزال عند نقطة الصفر، لتصبح الموافقة شكلية فقط دون أية إجراءات على أرض الواقع.

وخلال الأشهر الأخيرة من العام الماضي، ومع تداول شهادات عن صحفيات تعرضن للعديد من الانتهاكات الجنسية والجسدية على يد صحفيين داخل المؤسسات الصحفية، تعالت الأصوات بضرورة تدشين لجنة للمرأة داخل نقابة الصحفيين[٢٠]، لحماية الصحفيات من العنف والانتهاكات التي يتعرضن لها خلال ممارسة عملهن.

وفي أغسطس ٢٠٢٠، دشن عدد من الصحفيات مبادرة بعنوان "بيئة عمل آمنة للصحفيات[٢١]"، حيث قام عدد من المشاركات في المبادرة، بتقديم مذكرة لمجلس نقابة الصحفيين، تطالب بضرورة تشكيل لجنة للمرأة تعمل على التنسيق مع مؤسسات العمل الصحفي لطرح قضايا الصحفيات، ومراعاة التميز الإيجابي لهن، فضلًا عن توفير بيئة عمل آمنة لهن، بالإضافة إلى ضرورة العمل على توفير مدونة سلوك تلتزم بها الصحفيات والصحفيين داخل المؤسسات.

لكن تلك المذكرة لم تلق قبولا ولم يتم الرد عليها من قبل المجلس الذي كان يترأسه ضياء رشوان، حتى انتهاء مدته القانونية في مارس الماضي، وتم التعتيم على مصير المذكرة دون إبداء أية أسباب من المجلس.

جاء تشكيل لجنة المرأة ضمن الوعود الانتخابية خلال الانتخابات الأخيرة، حيث أدرجته الصحفية دعاء النجار عضو مجلس النقابة حاليا في برنامجها الانتخابي، واعتبرت تنفيذه بمثابة انتصار لمطالب الصحفيات.

واعتبرت صحفيات أن قرار تشكيل لجنة للمرأة "خطوة إيجابية"[٢٢]، حيث سبق أن تم جمع توقيعات للمطالبة بتشكيل هذه اللجنة. لكنهن أيضا أكدن على ضرورة التشاور مع الصحفيات اللاتي تقدمن من قبل بمطلب تشكيل اللجنة قبل عرضها على مجلس نقابة الصحفيين أو حتى إقرارها، فهكذا العرف المألوف والمتبع في تشكيل اللجان داخل النقابة.

كذلك، رأت صحفيات أن هناك عدة أهداف لإنشاء لجنة المرأة[٢٣]، فاللجنة تمد جسور الحوار مع كل مهتم/ة من الجماعة الصحفية من أجل: "إقرار آلية وسياسة تطبق داخل المؤسسات الصحفية من أجل مناهضة العنف والتمييز على أساس النوع. وصياغة خطاب داخل الجماعة الصحفية حول إعمال مبدأ تكافؤ الفرص من أجل تمثيل عادل يعبر عن التنوع الحقيقي للجماعة الصحفية". بالإضافة إلى ضرورة إجراء جلسات نقاش مع المؤسسات الصحفية من أجل تطبيق سياسات تحريرية تراعي النوع الاجتماعي.

وعن الرؤية التي تطمح أن تراها عضوات الجمعية العمومية في اللجنة الجديدة[٢٤]، فتطمح الصحفيات أن يستند عمل اللجنة إلى الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر، وإلغاء كافة أشكال التمييز "سيداو"، وتطبيق المعايير الدولية فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين والعمل على إقرار تكافؤ الفرص والتصدي للتمييز الذي تتعرض له المرأة على أساس النوع.

---

20 التحرش والعنف ضد النساء والرجال: شكاوى الانتهاكات تطارد النقابات المهنية

21 نساء صاحبة الجلالة يبحثن عن بيئة عمل آمنة

22 لجنة للمرأة بنقابة الصحفيين.. نصف الطريق نحو إعلاء صوت الصحفيات

23 بعد 80 عامًا من النضال.. غياب الصحفيات وقضاياهن عن أجندة الجماعة الصحفية

24 "لجنة المرأة" في نقابة الصحافيين تكشف تناقضات الجماعة الصحفية وأولوياتها

ب-زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام

مع نهاية الربع الأول في عمر مجلس النقابة الجديد، أعلن نقيب الصحفيين ضياء رشوان، الإثنين الموافق ١٢ يوليو ٢٠٢٢، بدء تنفيذ قرار زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا[٢٥] لجميع أعضاء النقابة والعاملين بالصحف القومية بنسبة ٢٠٪، والذي تم إعلانه في ٢٥ مارس الماضي، لتقوم النقابة بصرف وتحويل البدل لكل الزملاء بقيمته الجديدة عن شهر يوليو.

وتعد هذه الزيادة الأولى وفقا للوعد الانتخابي الخاص بزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا لأعضاء الجمعية العمومية، ومن المرتقب أن يشهد العام المقبل ٢٠٢٢، زيادة جديدة في قيمة البدل، تنفيذا للوعد الانتخابي.

وكان الصحفي وعضو الجمعية العمومية كارم يحيى قد أقام دعوى برقم ٤٧٦٦٥ لسنة ٧٥ لإلزام رئيس الوزراء ووزير المالية بسن قانون يضمن زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا للصحفيين سنويا بنسبة ٢٠ في المائة ويحصنه من شبهة التأثير على انتخاب النقيب كل عامين.

ج- خروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا

التفاوض وخروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا [٢٦]كان ضمن الوعود الانتخابية التي أطلقها نقيب الصحفيين ضياء رشوان أثناء فترة الدعاية الانتخابية التي سبقت انتخابات التجديد النصفي الأخيرة.

وفي ١٣ أبريل أخلى الأمن سبيل الصحفي خالد داوود[٢٧] بعد تدخل من نقيب الصحفيين، وبعد ٢٤ ساعة أخلي سبيل الصحفية سولافة مجدي والصحفي حسام الصياد[٢٨].

كما تدخلت النقابة في انهاء إجراءات الافراج عن الصحفي مجدي أحمد حسين (٧٠ عاما)[٢٩]، ليصبح الصحفي الرابع الذي تتدخل النقابة لإطلاق سراحهم عقب انتخابات النقابة.

25 نقابة الصحفيين: صرف البدل بداية من الخميس بزيادة 20%

26 نقيب الصحفيين: هدفي إخلاء سبيل الزملاء المحبوسين احتياطيًا بأي شروط

27 إخلاء سبيل الصحفي خالد داوود

28 إخلاء سبيل سولافة مجدي وحسام الصياد

29 نقيب الصحفيين يشكر النيابة العامة والسلطات القضائية بعد الإفراج عن مجدي أحمد حسين

الباب الرابع: "تحركات فردية"

استطاع نقيب الصحفيين ضياء رشوان التدخل في عدد من القضايا بطريقة منفردة وعاجلة استخدم فيها مبدأ التفاوض، وانتهت تلك القضايا بحلول إيجابية لاقت قبول بعض الصحفيين.

ففي أول تدخل بشكل مباشر وعاجل عقب إعلان النتيجة بشكل رسمي، تواصل نقيب الصحفيين لإنهاء أزمة الصحفي حسن سمير الذي تعرض لمضايقات من قبل قوات الأمن أثناء التغطية الميدانية لواقعة حرق جثة مصابة بالكورونا بعد دفنها بمقابر حلوان.

وانتهت الأزمة بعدما تواصل نقيب الصحفيين مع عدد من قيادات وزارة الداخلية لتسوية الأمر، وتقبل الصحفي الاعتذار والتراضي مع وعد بالتعاون فيما بعد وتسهيل عمله الميداني.

كما تدخل نقيب الصحفيين لحل أزمة الصحفيين بالمؤسسات القومية، والتي بدأت مع تسريب بعض بنود اللائحة الإدارية التي وصفها صحفيو المؤسسات القومية بالكارثية حال تمريرها دون تعديل، وناشد عدد من الصحفيين نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة بضرورة التدخل لتعديل اللائحة قبل إصدارها.

وفي نهاية شهر يونيه الماضي، أعلن نقيب الصحفيين أن اللائحة الإدارية للمؤسسات الصحفية القومية راعت حقوق العاملين وملاحظاتهم.

ولاحق بيان نقيب الصحفيين، بيانا آخر أصدره محمود كامل عضو مجلس نقابة الصحفيين أكد فيه أنه تم تعديل اللائحة الإدارية للعاملين بالمؤسسات القومية ومراعاة جانب من الملاحظات التي أشار إليها بعض الصحفيين بالجمعية العمومية.

ومن خلال البيان، أعلن كامل عن شكره وامتنانه لكل زملائه الصحفيين والإداريين والعمال بالمؤسسات الصحفية القومية الذين تواصلوا مع أعضاء مجلس النقابة خلال الفترة الماضية وبذلوا جهودا في وضع ملاحظاتهم على اللائحة، والذين أصروا على أن تستعيد نقابتهم دورها في دعم الحفاظ على حقوقهم.

واختتم عضو مجلس النقابة بيانه بالتأكيد على ضرورة تطبيق هذه اللائحة بشكل عادل يحفظ حقوق العاملين بعيدا عن الأهواء، وأن يسترد المنتخبين بمجالس المؤسسات والجمعيات العمومية دورهم الحقيقي في صون مصالح زملائهم بالتعاون مع نقابتهم .

وفي ٦ يوليو، أعلن نقيب الصحفيين ضياء رشوان عن الانتهاء من أزمة صرف بدل التدريب والتكنولوجيا الخاص بأعضاء النقابة بمجلة الإذاعة والتليفزيون، وذلك بعد نجاح جهود فصله بدل التدريب عن المستحقات المالية الشهرية التي يتقاضونها من جهة العمل، وأصبح صرف قيمة البدل كاملا من النقابة.

ويعود تاريخ أزمة الصحفيين بمجلة الإذاعة والتلفزيون إلى ١ يوليو ٢٠١٧، حين تمت الموافقة على زيادة بدل الصحفيين بنسبة ٣٠٠ جنيه عقب انتخاب عبد المحسن سلامة نقيباً للصحفيين في مارس ٢٠١٧، ومنذ هذا التاريخ حاول صحفيي المجلة إقناع رئيس الوطنية للإعلام حسين زين-رئيس مجلس إدارة المجلة-بأن "بدل التكنولوجيا" هو حقٌ ثابتٌ وأصيل لا يسقط بالتقادم، من حقوق صحفيي المجلة، لكن دون جدوى.

وكان الصحفيين قد تقدموا ببلاغ للنائب العام عام ٢٠١٩ قالوا فيه أن "وزارة المالية وافقت من قبل على صرف زيادة البدل من الاعتماد المخصص للصحفيين، وأنه يكفي لصرف الزيادة المقررة، في حين تمت الموافقة على صرف البدل بالفعل من قبل رئيس القطاع الاقتصادي في ماسبيرو، الأمر الذي لا يمكن فهمه سوى بأنه ينطوي على قدرٍ من التعسف رغبة في تعطيل مستحقات قانونية وثابتة للصحفيين لمدة ١٧ شهراً من دون وجه حق".

وبعد أيام قليلة، في ١٠ يوليو، أعلن نقيب الصحفيين على صفحته الرسمية بموقع الفيسبوك عن صرف معاشات الصحفيين بالنقابة بالزيادة الجديدة ٢٠٪، بدءا من يوليو الحالي.

وتضمن بيان النقيب الآتي: "وفاء بما وعدت به خلال الفترة الماضية واستنادا إلى موافقة الحكومة مشكورة على دعم صندوق معاشات الصحفيين، بمبلغ ١٠ مليون جنيه، وبعد موافقة مجلس النقابة على اقتراحي بزيادة قيمة المعاش المستحق بنسبة ٢٠٪ ليرتفع من ١٧٥٠ جنيه إلى ٢١٠٠ جنيه، فقد تقرر تطبيق وصرف هذه الزيادة بدءا من معاش شهر يوليو الحالي في المواعيد المقررة لصرف معاشات النقابة".

الباب الخامس: تحليل استراتيجية عمل مجلس نقابة الصحفيين

خلال الثلاثة أشهر الماضية لم يعلن المجلس عن استراتيجية أو جدول واضح للعمل سواء على مستوى القرارات التي تم اتخاذها أثناء اجتماعات المجلس، أو على مستوى الوعود الانتخابية التي من المفترض أن ينتهي المجلس من تحقيقها خلال مدته القانونية وهي ٤ سنوات.

وهو ما ظهر بشدة في القرارات التي تم اتخاذها ولم تنفذ على أرض الواقع إلى الآن؛ مثل ما حدث في قرار إنشاء لجنة المرأة الذي لم يتخطى سوى مرحلة قرار مجلس. بالإضافة إلى أزمة تكويد الجرائد التي لم تتخذ اللجنة التي تم تشكيلها من قبل المجلس أية إجراءات تجاهها، وما زال الأمر يقف عند نقطة قرار للمجلس دون تنفيذ. فضلا عن عدم وجود خطة زمنية لاستكمال الوعود أو لتفعيل تلك القرارات على أرض الواقع.

يمكن التدليل على ذلك أيضا بتدخل ضياء رشوان بصفته نقيب للصحفيين لحل بعض الأزمات التي ظهرت خلال الربع الأول من المدة القانونية للمجلس، في الوقت الذي ظل فيه أداء مجلس النقابة غير واضحا، حيث اختفت وظائف اللجان الموجودة بالنقابة منذ زمن، وظلت هيئة المكتب التي تم تشكيلها في حالة من الجمود ولم تظهر في المشهد بعد، وهو ما يقدم صورة مغايرة للعمل النقابة الجماعي المتعارف عليه، وانحصرت تحركات النقابة في صورة خطوات فردية من النقيب وبعض أعضاء مجلس النقابة .

الباب السادس: خاتمة وتوصيات

بالرغم من القرارات التي اتخذها مجلس النقابة والتحركات التي قام بها نقيب الصحفيين ضياء رشوان خلال الربع الأول في الفترة من ١٢ إبريل حتى ١٢ يونيو ٢٠١٢ ، إلا أن الجماعة الصحفية لم تلق ما هو متوقع من مجلس النقابة، وهو ما تجسد في الأزمات التي ظهرت على المشهد النقابي ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى ساحة القضاء دون وجود حلول ملموسة وجذرية، وذلك نتيجة لغياب عدة أمور منها الاستراتيجية والجدول الزمني وكذلك العمل النقابي بشكل جماعي. وبناء عليه يوصي موقع "نقابة ميتر" بالآتي:

١- ضرورة فتح قناة رسمية تسمح بالتواصل بسهولة بين مجلس نقابة الصحفيين وأعضاء الجمعية العمومية.

٢- تفعيل دور موقع نقابة الصحفيين في نشر وتحديث وتوثيق كافة الأنشطة والاجتماعات والقرارات وكذلك التحركات التي يقوم بها مجلس نقابة الصحفيين، بما يضمن الشفافية والمحاسبة.

٣- وضع استراتيجية بجدول زمني لتنفيذ القرارات والوعود الانتخابية، والتصدي بفاعلية للأزمات التي يمر بها الصحفيين.

٤- تفعيل دور اللجان ووضع استراتيجية لكل لجنة لعودة روح العمل النقابي بمفهومه الجماعي، بما يضمن تحسين أوضاع الصحفيين.